

# الفهرس

مقدمة:.....	3
الفصل الأول: استقلال النيابة العامة عن وزير العدل بين الرفض والتأييد.....	43
المبحث الأول: مبررات الاتجاه الرافض لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل.....	47
المطلب الأول: تبعية النيابة العامة لوزير العدل تمكّن من الرقابة البرلمانية وربط المسؤولية بالمحاسبة.....	47
البند الأول: تبعية النيابة العامة لوزير العدل تمكّن من الرقابة البرلمانية.....	48
البند الثاني: استقلال النيابة العامة عن وزير العدل ضرب لربط المسؤولية بالمحاسبة.....	51
المطلب الثاني: مبرر وجوب التبعية مرحلياً لوزير العدل والتخوف من تأسيس دولة القضاة.....	54
البند الأول: مبرر وجوب التبعية مرحلياً لوزير العدل وكون استقلاليتها تشكل تسرعاً.....	54
البند الثاني: مبرر وجوب التبعية لوزير العدل بسبب التخوف من التغول وتأسيس دولة القضاة.....	70
المبحث الثاني: الاتجاه الداعي لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل.....	76
المطلب الأول: استقلال النيابة العامة تجسيد لاستقلال السلطة القضائية.....	77

<b>المطلب الثاني: استقلال النيابة العامة تجسيد لربط المسؤولية بالمحاسبة</b>	86
<b>الفصل الثاني: الخيار المغربي المتعلق باستقلال النيابة العامة وهو جس المتخوفين</b>	94
<b>المبحث الأول: مبررات الخيار المغربي باستقلال النيابة العامة عن وزير العدل</b>	95
<b>المطلب الأول: وحدة الجسم القضائي كمبرر لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل</b>	95
<b>المطلب الثاني: استقلال السلطة القضائية كمبرر لاستقلال النيابة العامة</b>	98
<b>المبحث الثاني: تقييم الخيار المغربي القاضي باستقلال النيابة العامة وهو جس المتخوفين</b>	102
<b>المطلب الأول: تقييم الخيار المغربي القاضي باستقلال النيابة العامة</b>	102
<b>البند الأول: المبررات الحقوقية والكونية لاستقلال النيابة العامة</b>	103
<b>البند الثاني: المبررات الدستورية لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل</b>	107
<b>المطلب الثاني: استقلال النيابة العامة عن مؤسسة وزير العدل وهو جس المتخوفين</b>	115
<b>خاتمة:</b>	121
<b> الملحق</b>	124
<b>قائمة المراجع:</b>	181